INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH IN SOCIAL SCIENCES & HUMANITIES

An International Open-Access Peer Reviewed Refereed Journal

Impact Factor: 6.064 E-ISSN : 2249 – 4642 P-ISSN: 2454 - 4671

JAPAN'S NAVAL FORCE UNDER THE RISE OF ITS MILITARISM (1931-1939)

Riyam Ahmed Abed Al-Zubaidi, Prof. Dr. Waleed Abood Mohammed Al-Dulaimi

Department of History, College of Education Ibn Rushd for Humanities, Baghdad University, Iraq

DOI: http://doi.org/10.37648/ijrssh.v12i03.028

Paper Received:

16 July 2022

Paper Accepted:

10 September 2022

Paper Received After Correction:

18 September 2022

Paper Published:

21 September 2022

How to cite the article: Al-Zubaidi R.A.A., Al-Dulaimi W.A.M.(2022). Japan's Naval Force under the Rise of Militarism (1931-1939), *International Journal of Research in Social Sciences & Humanities*, Jul-Sep 2022 Vol. 12, Issue 3; 494-510 DOI: http://doi.org/10.37648/ijrssh.v12i03.028

ABSTRACT

The expansion of the role of the military category, which rejects the issue of naval restrictions and looks forward to military expansion and the strengthening of naval Force, is in line with Japan's foreign policy, which completed in the 1930s the path of its transformation into a military state with expansionist ambitions, following the Great Depression (1929-1933) and its alliance with regimes Fascism and Nazi totalitarianism in Europe, from which the Axis powers emerged on the twenty-fifth of October 1936, and Accordingly, Japan at that time constituted a serious threat to the liberal economic and political systems.

The research was set chronologically in the years (1931-1939), as the first date represented the beginning of the escalation of Japanese militarism in a clear manner following the convening of the first London Naval Conference in 1930, while the second date represented the outbreak of the Second World War, which represented an important historical turning point in which Japan sought through its Force the Navy to confirm its active role on the scene of events. In light of this, the research traced the steps of the Japanese government in supporting its military institutions, especially the navy, by adopting a set of building, expansion and development programs until its participation in the Second London Naval Conference in 1935 and its role in it, then its militarism Rise for the years (1936-1939), which was appear in Its occupation by China in 1937, Based on its conviction that Britain and France were unable to confront it under their suffering from the consequences of the Great Depression on the one hand, and the commitment of the United States of America to the laws of neutrality that did not allow it to intervene militarily in international problems on the other hand until 1939.

Keywords: *Naval force, Japan, the United States, Conference, armaments, expansion.*

المُقدمة:

يأتي البحث الحالي إضافة جديدة إلى الدراساتِ العربية التي تصَدَّت إلى بعضِ القوى البحرية المعروفة بدورها الفاعل والمؤثر في التطوراتِ الدولية ، مُستقصياً الجوانب التي أهملتها أو تغافلت عنها تلك الدراسات ، ولاسِيَّما القوة البحرية اليابانية في ظلِ تصاعُد نزعتها العسكرية للأعوامِ (1931-1939). أن الفرضية التي يطرحها البحث هي مُحاولة جادة تهدف إلى تتبعِ وإستجلاء مُحاولات الدول الكُبرى الرامية إلى تحجيمِ دور اليابان العسكري ، في الوقتِ الذي سعت فيه الأخيرة جاهدةٍ إلى تعزيزِ مؤسساتها العسكرية ، ولاسِيَّما القوة البحرية بإعتمادِ خُططٍ جديدةٍ لبناؤها وتوسيعها، بما يكفل لها تأمين جبهتها الخارجية والسيطرة على المناطقِ المجاورة ، فضلاً عن مُطالبتها بنسبِ تسلُح بحريٍ مساوية لنسبِ الولايات المُتحدة الأميركية وبريطانيا. وعليهِ قُسم البحث إلى ثلاثةِ محاور رئيسة تناول الأول القوة البحرية اليابانية حتى عامِ 1935 في ظلِ تبعات قيود

المُعاهدات المُنبثقة عن مؤتمرِ واشنطن ولندن البحريَّن ، في حِين تصَدَّى المحور الثاني إلى دورِ اليابان إبَّان إنعقاد مؤتمر لندن البحري الثاني لعامِ 1935، وما تمخض عنهُ من نتائج أسهمت في زيادة التسلُح البحري الياباني. أما المحور الثالث فقد أهتم بتصاعُدِ النزعة العسكرية اليابانية للأعوامِ (1936-1939) التي تجَلَّت أهم تطوراتها في تحالُفها الإستراتيجي مع الأنظمةِ الفاشية والنازية الشمولية ، وتهديدها للأمنِ والسلام الدوليين في قارةِ آسيا والمُحيط الهادئ بإحتلالها الصين عام 1937 وتهيئة كُل مُستلزماتِ إنخراطها في آتونِ الحرب العالمية الثانية. وفي ذلك تُطرح تساؤلات عدة تُشكل الإجابة عنها مضمون البحث وأهدافه ، ومنها: ماهي طبيعة التطورات والظروف التي دفعت بإتجاهِ تطور القوة البحرية اليابانية حتى عامِ 1935؟ وإلى أيَّ مدى أسهمت المؤتمرات الدولية الرامية إلى تحجيمِ دور القوة البحرية اليابانية في مواصلة برامجها الهادفة إلى تقويةِ إسطولها وتطويره كردٍ فعل طبيعي إزاءها؟ وما هو تأثير التطورات السياسية والإقتصادية التي شهدتها اليابان على الصعيدِ الداخلي في إثرِ سيطرةِ الفئة العسكرية المُتطرفة على زمامِ السُلطة فيها بتأييدِ دُعاة القومية من جهة ، والتطورات الدولية من جهةٍ أخرى ، في تصاعُد نزعتها العسكرية ، ورسمِ معالم سياسة اليابان الخارجية التي تحالفت مع الأنظمةِ الشمولية التوسعية للأعوامِ (1936-1939) من جهةٍ أخرى؟

أولاً: القوة البحرية اليابانية حتى عامِ 1935

مثلت بنود مُعاهدة لندن 1930 إنعطافة تأريخية مُهمة في مسارِ القوة البحرية اليابانية ، إذ أدركت فيها أن إيقافِ سباق التسلُح أضحى أمراً غيرُ منطقيٍ في المرحلةِ اللاحقة ، ولاسِيَّما أن إخفاق المُعاهدة أسهم على نحوٍ مُباشر في إثارةِ دوامة التسلُح البحري من جديدٍ والإسراع بالهجوم الياباني على ميناءِ اللؤلؤة (بيرل هاربر Pearl Harbor) القاعدة البحرية في جنوبِ جزيرة (أواهو Oahu) التابعة لولايةِ (هاواي Hawaii - جنوب غرب الولايات المتحدة الأميركية)، بعد أن رفضت بنودها بعض القوى اليابانية المُناهضة للحلولِ الدبلوماسية ، مؤكدةً أن مسألةِ تسلُح القوة البحرية يُمثل ضرورةً إستراتيجيةً مُلحة لضمانِ أمن اليابان وسلامته. وبذلك يُمكن القول أن إخفاق

جميع المُحاولات الرامية إلى نزعِ السلاح قادت إلى سباقِ التسلُح ومن ثُمَّ إلى الحرب وأخيراً تدمير البحرية والجيش اليابانيين. على أن قبول الحكومة اليابانية بالمُعاهدةِ أدى إلى سلسلةٍ من الإغتيالاتِ السياسية التي عُرفت بـ(حملةِ التطهير purge campaign) مُستهدفة بعض كبارِ الضُباط الذين شاركوا فيها ، ولاسِيَّما رئيس الوزراء (أوساتشي هاماغوتشي Osachi Hamaguchi 1929-1931) (Asada.,2007.p.135). وفي خضمِ تلك تطورات تلك المرحلة شرعت اليابان في التحولِ إلى دولةٍ عسكريةٍ ذات أطماع توسعية مُستغلةً آثار الأزمةِ الإقتصادية العالمية وصعود الفاشية والنازية التي مثلت (الأنظمة الشمولية Totalitarian Regimes) في أوربا ، وشكلت تهديداً خطيراً للأنظمةِ الليبرالية الإقتصادية والسياسية (ظاهر ، 2009، ص174).

وفي هذا السياق يُعزى تصاعُد النزعة العسكرية التوسعية في اليابان إلى مجموعةٍ من العوامل يأتي في مُقدمتها: ظهور عدد من المُنظماتِ ذات النزعة القومية العُنصرية ، ولاسِيَّما (مُنظمة الدفاع عن مجدِ اليابان ومُنظمة إحياء الروح القومية اليابانية)، التي دعمت بعضِ المجاميع العسكرية ذات النزعة التوسعية والتأثير الواسع في الحياةِ السياسية (ريشاور، 2000، ص139)، وأقدمت بزعامةِ المُنظر السياسي اليميني المُتطرف الجنرال في الجيشِ الإمبراطوري الياباني (أراكي ساداو Araki Sadao 1877-1966) على قمعِ الإتجاهات الديمُقراطية ، رافعةً شعار (الطريق الإمبراطوري Kodoha - Imperial Way) الذي دعا إلى إقرارِ مبدأ الأصل السماوي للإمبراطور وتعزيز الشعور القومي وإنشاء حكومة شمولية عسكرية توسعية (الفخري،2006، ص219).

وفي السياقِ نفسه أسهم تردي الأوضاع الإقتصادية في إذكاءِ النزعة العسكرية التوسعية الداعية إلى إيجادِ الأسواق لتصريفِ المُنتجاتِ اليابانية ، فضلاً عن الإستفادةِ من الموادِ الخام المُتوافرة في المناطقِ المُزمع إحتلالها ، وفق خُططِ العسكرين وتسويقهم لمبدأ (لا نملك We do not have)، تسويغاً لتوسعهم الإمبريالي وتعزيزاً لسيطرتهم الداعمة لطموحاتهم(البدوي ،2013، ص112)، ما أدى إلى توافقِ السُلطة التنفيذية والقوى الإقتصادية الكبيرة ، إذ نجحت الأولى بالدمجِ بين النزعةِ العسكرية التي عَبَّر عنها قادة الجيش بفرضِ هيبة اليابان وسيطرتها على الدولِ

الآسيوية المجاورة من جهة ، والنزعة الإمبريالية التي دعا إليها قادة الإحتكارات الإقتصادية المعروفة بـ(زايباتسو Zaibatsu) التي مثلت (شركات قابضة Holding Co) ومجاميع تجارية عملاقة عملت في الصناعةِ والتجارة والتعدين والملاحة والمصارف ، بغية تأمين مجالٍ حيويٍ وموارد طبيعية ، فضلاً عن إستثمارِ رؤوسِ أموالها وإيجاد أسواق لتصريفِ مُنتجاتها. وفي إثرِ ذلك شهد المُجتمع الياباني مرحلة من القمعِ السياسي للقوى الديمُقراطية ، وتعطيل مظاهر الحكُم الدستوري (ظاهر ،2002، ص93).

تَجَلَّت النزعة العسكرية في إتجاهين: تمثل الأول في إصرارِ قادة القوة البحرية على تعزيزِ إسطولها ، ولاسِيَّما أنهم رفضوا مبدئياً فكرة الحد من التسلُحِ البحري ، ما أدى إلى بدءِ سباق بحريٍ جديد ، أما الثاني فقد مثلهُ الجيش بتوسعهِ العسكري المُباشر في منشوريا. وبصَدَّدِ الإتجاه الأول ، فقد بدأت اليابان دعم إسطولها وفق بنود مُعاهدةِ لندن عن طريقِ سلسلةٍ من الخطواتِ (التجديد البحري ، البناء ، إعداد البرامج) التي عُرفت بـ(خُططِ الدائرة Circle Plan)، إذ مثلت تتويجاً لعمليةٍ طويلةٍ من المُفاوضاتِ بين هيئة الأركان البحرية ووزارة المالية ، مارس فيها ضُباط البحرية ضغوطِهم على الحكومةِ لتحقيقِ أهدافهم ، وتوفير النفقات المالية الداعمة لتنفيذِ برامجهم ، نظير موافقتهم على شروطِ مُعاهدة لندن. على أن الخُطة التي عُرفت بـ(خطةِ الدائرة الأولى First Circle Plan)، وضعت عام 1931 وحصلت على موافقةِ الحكومة والبرلمان ، إذ سمحت ببناءِ (ستة وثلاثين سفينة حربية) جديدة ، منها أربعة طرادات هي (موغامي Mogami ، ميكوما Mykuma ، كومانو Kumano ، سوزويا Suzuya). ومن جهتها حرصت هيئة الأركان على وضعِ أقصى قوة نارية مسموح بها بموجبِ شروط المُعاهدة لبلوغِ الحمولة المُخصصة لها في الطراداتِ الثقيلة ، وشرعت بإستعمالِ ما تبقى من تخصيصاتٍ مالية لبناءِ طرادات خفيفة مقاس ستة بوصات ، حملت دروعاً قادرة إستعمال قذائف ثمان بوصاتٍ ، إذ كان طراد موغامي مُدرعاً بشكلٍ كبير ويتمتع بقوةِ نيران كثيفة مقارنةً مع أيَّ طراد آخر (Evans and Peattie.,2012, p.239).

أثارت تلك التطورات حفيظة الولايات المُتحدة الأميركية التي راقبت عن كثبِ خطوات تحديث اليابان وتعزيز قواتها البحرية ، وبغيةِ كبح جماح طراداتها شرعت ببناءِ طراد (بروكلين

Brooklyn)، ومثلها سارعت بريطانيا إلى بناءِ طراد (ساوثهامبتون Southampton)، ومع ذلك حافظت اليابان على تفوقها النوعي والتقني في تصميمِ وبناء الطرادات. أما المُدمرات التي قلصت مُعاهدة لندن من عددها بإستثناءِ الضروري منها للمُتطلباتِ التشغيلية ، فقد عزمت البحرية اليابانية على سدِ الفجوةِ ببنائها نوعاً جديداً من السُفنِ الحربية أطلقت عليها (قارب طوربيد Torpedo boat) وهي بمثابةِ سفينة حراسة للقواعدِ والموانئ البحرية. وسعت إلى تطويرِ الطيران البحري في سنواتِ ما بين الحربين ، وذلك لتلافي أوجه القصور في البحريةِ جراء توقيعها لمُعاهدةِ لندن ، عن طريقِ إستفادتها من البعثةِ البريطانية للتدريبِ ، مُحاولةً إبَّان ثلاثينيات القرن العشرين وضع ناقلتين كبيرتين كحاملاتٍ للطائراتِ وفقاً لمُعاهدةِ واشنطن 1922 التي دعت إلى تفكيكِ السُفن ، إذ كان لدى اليابان أربعة هياكل غير مُكتملة ، فإستطاعت من تحويلِ إثنين منها إلى حاملاتٍ للطائرات. وبذلك شهد الطيران البحري تطوراً كبيراً ، ففي عام 1932 أُنشأت ترسانة جوية لإختبارِ تطور الطائرات والأسلحة ، كما ركزت خُطة الدائرة على تشكيلِ أثني عشر مجموعة جوية من الطائراتِ ، فضلاً عن تطويرِ تقنيات الطيران ، إذ رأت هيئة الأركان أن الطائرات سلاح فعال ضد السُفنِ الحربية المناوئة ، ومن الضروري التفوق على الخصمِ بتأسيسِ طيران مُتكامل (Evans and Peattie.,2012, pp.239-242).

وفي غضونِ تلك التطورات شهدت الأوضاع السياسية الداخلية في اليابان حالٍ من التوترِ بين الجُناحين المدني والعسكري ، إذ رأى الأول أن يتم التوسع عِبر القنوات السياسية والدبلوماسية ووفق الإمكانيات الإقتصادية المُتاحه ، في حِين ذهب الجُناح العسكري إلى أن توسعهُ يُعدَّ الحل الأمثل لخروجِ اليابان من أزمتهِ الإقتصادية ، لذلك إعتقد العسكريون إستناداً إلى تعاطُفِ الرأي العام الياباني الذي تُغذيه الجمعيات القومية المُتطرفة ، أن وضع الحكومة أمام الأمر الواقع هو الطريق الأمثل لتحقيقِ أهدافهم (الفخري،2006، ص219-220). وجاءت الفُرصة المواتية للتدخُلِ الياباني في منشوريا في أثرِ إضطراب الأوضاع الداخلية المُفتعلة فيها ، بعد إنفجار قُنبلة على سككِ حديد منشوريا في الثامن عشر من أيلول 1931، إذ عَدَّها الجيش الياباني عدوان صيني فسارع بهجومٍ مُباغت للسيطرةِ على المنطقةِ(Gordon.,2003,p.188). ولعدمِ قُدرة جيشها على مواجهةِ القوات اليابانية ، قدمت الصين شكوى إلى عُصبةِ الأُمم لحلِ النزاع ، مُطالبةً مجلس العُصبة بسحبِ

القوات اليابانية من منشوريا ، ودرءاً لعواقبِ عدوانها هُددت اليابان بالإنسحابِ من عُصبةِ الأمم(الفخري ، 2006، ص222-223)، وواصلت سيطرتها على عددٍ من المناطقِ وصولاً إلى شنغهاي ، وقد جرت بعض الإشتباكات التي أدت إلى مقتلِ أحد اليابانيين وجرح أخر (F.R.U.S.D.P.,vol.1,1932,No.118)، فسارعت اليابان إلى إرسالِ فرقٍ من الجيشِ ومشاةِ البحرية إلى شنغهاي(F.R.U.S.D.P.,vol.1,1932,No.144)، وبدأت بقصفِ أحياء المدينة حتى سيطرت على مدينةِ (هاربين Harbin - شمال شرق الصين) مُعلنةً قيام دولة (مانشوكو Manchukuo 1932-1945)، ومع إنها لم تحضَ إلا بإعترافٍ دبلوماسيٍ محدود ، لكنها أضحت قاعدةً عازلة للدفاعِ عن مصالحِ اليابان ، وأداةً طيعةً وموالية لها في منشوريا وشرق منغوليا(الفخري ،2006، ص224-225).

وفي إثرِ أنسحابها من عُصبةِ الأُمم في السابعِ والعشرين من أذار1933(شبيب ،2016، ص143)، زادت حدةِ نزعتها العسكرية التوسعية ، إذ بدأت اليابان تسخير جميع مواردها الإقتصادية في منشوريا لسدِ إحتياجاتها(Beasley.,1987,p.193)، وواصلت زحف قواتها حتى وصلت إلى سورِ الصين العظيم المُمتد على الحدودِ الشمالية والشمالية الغربية للصين ، ما دفع حكومة الأخيرة إلى توقيعِ الهُدنة مع اليابان(Gordon.,2003,p.190). وتزامنت تحرُكات اليابان العسكرية مع بدءِ تحضيرات عقد مؤتمر لندن الثاني لنزعِ السلاح المُزمع عقدهُ عام 1936، إذ ساد توجه عام بضرورةِ إلغاء مُقررات مُعاهدة واشنطن 1922 التي دفعت اليابان نحو التوسعِ العسكري، ولاسِيَّما البحرية التي أضحت في قبضةِ المُتشددين الرافضين لمسألةِ الحد من التسلُحِ البحري. ومن جهتهِ شن وزير البحرية (أوسومي مينيو Osumi Mineo 1931-1936)، حملة تطهيرٍ لبعضِ كِبارِ الضُباط الذين شاركوا في مُعاهدةِ لندن ، أجبر فيها عدد من القادةِ على التقاعُدِ المُبكر ، ما أتاح المجال لبروزِ الشخصيات الرافضة لنزعِ السلاح البحري ، كما إكتسبت البحرية سُلطةً قويةً إبَّان تَعيين (هيروياسو فوشيمي Hiroyasu Fushimi)، رئيساً لهيئةِ الأركان العامة البحرية للأعوامِ (1932-1941)، إذ عزز مكانتها أمام الإمبراطور(هيروهيتو Hirohito 1926-1989) (Spector.,1985,p.41).

ولعل ما زاد من تسلُطِ القوة البحرية وحظّوتها ، قيام نائب رئيس الأركان الأدميرال (تاكاهاشي سانكيتشي Takahashi Sankichi1932-1934) المعروف بدعواتهِ إلى الإستعداد للحربِ ضد الولايات المُتحدة الأميركية ، بالتنسيقِ مع وزيرِ البحرية ورئيسِ هيئة الأركان لإجراءِ بعض التغييرات المهنية عن طريقِ نقل عددٍ من وظائفِ الوزارة إلى هيئةِ الأركان ، ولاسِيَّما قيادة القوات البحرية. كما شهدت الأعوام اللاحقة تعيين مجموعة من الضُباطِ الرافضين لتقييدِ القوة البحرية والموالين لسياسةِ التوسع ، في هيئةِ الأركان ووزارة البحرية لضمانِ إستمرارية نهج مُناهضة فكرة التقيُد البحري (Evans and Peattie.,2012, p.457).

وفي غضونِ ذلك شُكلت لجان عدة ذات توجهات مؤيدة لتوسيعِ التسلُح البحري ، إذ تولت اللجنة الأولى وضع ستراتيجية البحرية وسياستها بما يُحقيقِ أهدافها ، في حِين كُلفت اللجنة الثانية بالإصلاحِ التنظيمي للبحريةِ والشروع بالتوسعِ نحو البحارِ الجنوبية ، موكدةً أنهُ سيوفر لليابانِ الموارد الأساسية ، ولاسِيَّما النفط على الرغمِ من أن إحتمالِ الصدام مع خصومِ اليابان ،(بريطانيا والولايات المُتحدة الأميركية) أمراً وارد في ذلك. على أن اليابان إتخذت ذلك مُسوغاً للمُطالبةِ بتوسيعِ قواتها وتوفير النفقات المالية لبرامجها التوسعية (Spector,1985,p.43). وعليه بدأت البحرية بإعادةِ صياغة لوائحها الإدارية وشن حملة دعائية لحشدِ الدعم الشعبي ضد المُعاهدات ، وتَسخِيرُ الصحافة والرأي العام في خدمةِ توجهاتها الرامية إلى أيقافِ القيود غير المُنصفةِ المفروضة على التسلُحِ البحري(Evans and Peattie.,2012,p.296).

وإزاءِ التطورات التي شهدتها الساحة الدولية ، سعت اليابان إلى تعزيزِ موقفها بما يتفقُ ونهج البحرية اليابانية ، فما أن وصل بعض ضُباط التدريب الألمان إلى اليابان وإطلعوا على حاملاتِ طائراتها ، بدأت البحرية بتوثيقِ صلاتها مع المانيا كاشفة لها سعيها الحثيث لتحقيقِ تكافؤها البحري مع الولاياتِ المُتحدة الأميركية وبريطانيا عند إنعقادِ المؤتمر البحري القادم. كما قدمت دعوةً إلى المُتخصصين الألمان لزيارةِ اليابان وأجراء دراسة فنية مُعمقة لتصاميمِ حاملات الطائرات ، نظير حصول اليابان على التصاميمِ الألمانية الخاصة بقاذفاتِ القنابل ، وتلقي تدريب أطقُم سلاح بحريتها ومُساعدتها في المراحلِ الأولى لعملياتِ نقل السُفن بعد إستكمالِ بناؤها(Nagashima.,2006,p.47).

ثانياً: دور اليابان في مؤتمرِ لندن البحري الثاني عام 1935

على الرغمِ من جهودها الرامية إلى إلغاءِ المُعاهدات التي قيدت برامج توسيع قواتها البحرية وتطويرها ، بدأت اليابان إستعداداتها للمُشاركةِ في مؤتمرِ لندن الثاني ، بغية المُطالبة بالحدِ الأعلى المُشترك للتسلُحِ البحري بين الدول المُشاركة ، أو على الأقلِ زيادةً كبيرةً في الحمولةِ النسبية. وفي هذا الصَدَّد أشار فوشيمي رئيس هيئة الأركان البحرية قائلاً: " **سنذهبُ إلى المؤتمرِ في لندن ونُطالب بالمساواةِ، وإذا تم رفض مطلبنا سنعود إلى الوطن**" (F.R.U.S.D.P.,vol.1,1933,No.180)، وضم الوفدِ الياباني الأدميرال (إيسوروكو ياماموتو Isoroku Yamamoto 1884-1943)، ورئيس كُلية الأركان العامة للبحريةِ الأدميرال (هيروهارو كاتو Hiroharu Kato 1929-1930). وأكدت اليابان موقفها بالبيانِ الذي أعلنت فيه: " **أن إمتلاك قدرٍ من الأسلحةِ اللازمة للسلامةِ الوطنية ، هو حقٌ تستحقهُ جميع الدول على قدرِ المساواة ، ولذلك عند النظرِ في مسألةِ نزع السلاح يجب إيلاء الإعتبار الواجب لذلك الحق ، حتى لا يضعف الشعور بالأمنِ القومي لمُختلفِ السُلطات ، وأيَّ إتفاق للحدِ من التسلُحِ وخفضهُ يجب أن يقوم على المبدأ الأساسي بعدمِ الإعتداء واللاعنف**". وتحقيقاً لهذهِ الغاية رأت اليابان أن الطريقة الأنسب في مسألةِ التسلُح يتمثل بوضعِ حدٍ أعلى مُشترك لا يُمكن تجاوزهُ ، وتترك لكُلِ قوة حُرية تجهيزِ نفسها بالطريقةِ والقدر الذي تراهُ ضرورياً لإحتياجاتها الدفاعية ، أما بصَدَّدِ الأسلحة الهجومية ، فقد وافقت اليابان بوصفِ (حاملات الطائرات ، السُفن الكبيرة ، الطرادات الثقيلة) أسلحةً بحريةً هجوميةً ، في حِين صُنفت الغواصات أسلحةً دفاعيةً(F.R.U.S.D.P.,vol.1,1934,No.182).

أشار فحوى البيان إلى موقفِ اليابان الرافض للنسبِ البحرية ورغبتها بتحقيقِ تكافؤٍ للتسلُحِ البحري ، ما يعني عزمها التخلُص من جميعِ قيود المُعاهدات البحرية ، ولاسِيَّما مُعاهدة واشنطن (F.R.U.S.D.P.,vol.1,1934,No.183). ومن جهتها إعترضت الولايات المُتحدة الأميركية وبريطانيا على موقفِ اليابان ، مُشيرةً أن وجه نظر اليابان تمثل رغبتها في التفوقِ الساحق في الشرقِ الأقصى ، الأمر الذي يؤدي إلى تهديدِ التوازن المُحكم في آسيا إقتصادياً وسياسياً (F.R.U.S.D.P.,vol.1,1934,No.185)، وحِيال ذلك أعلنت اليابان بعد صدور موافقة

الإمبراطور ، إلغاؤها لمُعاهدةِ واشنطن ، إذ أبلغت الولايات المُتحدة الأميركية بذلك في التاسعِ والعشرين من كانون الأول 1934 (F.R.U.S.D.P.,vol.1,1934,No.197)، مؤكدةً عدم نيتها التوسع البحري أو تعكير صفو السلام الدولي ، ولعل مُشاركتها في المُفاوضاتِ الودية التحضيرية للمؤتمرِ وسعيها لأبرامِ إتفاقٍ جديدٍ وعادل بديلاً عن مُعاهدةِ واشنطن ، لدليلِ دامغٍ على ذلك (F.R.U.S.D.P.,vol.1,1934,No.198). ومن جهتها أكدت الولايات المُتحدة الأميركية أن لكُلِ دولةٍ الحق في عدمِ تجديد المُعاهدة ، وأن إعلان الإنسحاب منها لا يعني إلغاؤها ، إذ تبقى أحكامُها سارية إلى عامِ 1936(F.R.U.S.D.P.,vol.1,1934,No.200).

وفي عامِ 1935 أكدت بريطانيا ضرورة عقد المؤتمر ، ولاسِيَّما أنَ كِلا المُعاهدتين أوصتا بعقدِ مؤتمرٍ قبل نهاية العام ، على الرغمِ من صعوبةِ تحقيق ذلكَ في ظلِ الموقف الياباني المُتشدد وعدم التوصل إلى إتفاقيةٍ بحريةٍ شاملة. ومع ذلك لابُد للقوى البحرية المُحافظة على مبادئ المُعاهداتِ البحرية وعدم إلغاؤها لأنهُ سيودي الى فتحِ السباق البحري مرةً أُخرى ، ما يستلزم التوصل إلى إتفاقٍ قُبيل إنعقاد المؤتمر وإيجاد حلول مُناسبة تتفق مع إستمرارِ التقيِيُد الكمي والنوعي بالنسبِ السابقة(F.R.U.S.D.P.,vol.1,1935,No.201). إلى جانبِ ذلك واجهت المُفاوضات عقبات أُخرى ، إذ أعلنت المانيا في خرقٍ فاضحٍ لبنودِ (مُعاهدةِ ڤرساي Treaty of Versailles) للصُلح أو السلام لعام 1919 ، عن حقها في إتخاذِ قرارها المُستقل بشأنِ حجم وتسلُح ومواقع قواتها المُسلحة ، مؤكدةٍ على ضرورةِ التساوي مع فرنسا في الحمولةِ ، إلا أن الولايات المُتحدة الأميركية رفضت ذلك ، ما أدى إلى إعلان المانيا إنسحابها من المؤتمر. ومن جهتها رحبت اليابان بالموقفِ الألماني كونهُ يمثل عامل ضغطٍ آخر على الولاياتِ المُتحدة الأميركية وبريطانيا ، ويُرغمهما على التنازُلِ عن بعضِ شروطهما (Nagashima.,2006, pp.47-48).

وفي مُحاولةٍ منها للتوصلِ إلى إتفاقٍ مُجدٍ ، قدمت الولايات المُتحدة الأميركية مُقترحاتٍ جديدة دعت إلى إجراءِ تخفيضٍ شامل بنسبةِ (20%) على جميعِ أنواع السلاح البحري ، إلا أن اليابان رفضت ذلك موضحةً أن مُطالبتها بالحدِ الأعلى المُشترك يمنع الإعتداءِ بأيَّ قوة ، ما أثار حفيظة الولايات المُتحدة الأميركية التي أكدت أن مطالب اليابان بالتكافؤِ البحري لن يمنحنا أمناً

متساوياً لأنهُ سيحرمنا من القوةِ البحرية للدفاعِ عن ألاسكا والفلبين. ونظراً لتَزَمُّتِ الجانبين بموقفهما في ظروفٍ حتمت التوصلِ إلى تسويةٍ مؤقتة ، رُجح إعتماد الإطار المُعتمد مع بعضِ التعديلات في القيودِ النوعية. كما نوقش برامج بناء السُفن على وفقِ الأعوام بدلاً من النسبِ (F.R.U.S.D.P.,vol.1,1935,No.206)، إلا أن اليابان رفضت المُقترحات الأميركية وأصرت على مبدأ الحد الأعلى المُشترك في التسلُحِ ، وبذلك لم تتوصل كلتا الدولتين إلى إتفاقٍ يُرضيهما ، فأعلنت اليابان عن إنسحابها من المؤتمرِ في الخامسِ عشر من كانون الثاني 1936، مؤكدةً أن إقتراحها كان من أفضلِ الحلول لتحقيقِ نزع سلاحٍ عادلٍ وفعال .(F.R.U.S.D.P.,vol.1,1936,No.213)

أدى إخفاق مؤتمر لندن إلى تقويضِ تحديد الأسلحة البحرية في نهايةِ عام 1936، وبدءِ مرحلةٍ جديدةٍ من سباقٍ التسلُح البحري ، ولاسِيَّما أن اليابان تبنت سياسة بناء قوةٍ عسكريةٍ وبحريةٍ تفوق ما تمتلكهُ في المرحلةِ السابقة ، إذ بلغت ميزانية الجيش والبحرية منذُ عام 1935 نصف الميزانية الوطنية الكُلية ، ما أكد عزمها مواصلة برامجها البحرية التطويرية. وبناءً عليه طالبت بزيادةِ الإعتمادات المالية بعد تبنَّي اليابان سياسة التوسع تجاه الهند الصينية (ڤيتنام ، ميانمار ، كمبوديا، لاوس ، تايلاند)، وشُبه جزيرة الملايو المُستعمرة البريطانية الفاصلة بين المُحيطِ الهندي غرباً وبحر الصين الجنوبي والمُحيط الهادئ شرقاً ، إذ تُعدَّ من المناطقِ الغنية بالمصادرِ الأولية التي تحتاجها اليابان(النجار،2010، ص243). وبذلك شرعت بتطويرِ طيرانها البحري إعتماداً على قُدراتها الذاتية وترسانتها البحرية في مدينةِ (يوكوسوكا Yokosuka - مدخل خليج طوكيو)، وفي عامِ 1936 إستكملت بناء ترسانة سلاح الجو البحري ووضعته تحت قيادةِ المدينة التي إهتمت بالتصاميمِ وإنتاج نماذج أولية للطائرات. ومن الجديرِ بالذكرِ أن تشكيل هذهِ الترسانة كمركز مُتقدم لهندسةِ الطيران ، مثلَ خطوةً مُهمةً بالنسبةِ لليابان بكونها واحدة من الشركاتِ الرائدة في بناءِ الطائرات في العالمِ ، التي أمنت تصميمِ الطائرات وصناعتها ذاتياً (Evans and Peattie.,2012,p.307).

ثالثاً: تصاعُد النزعة العسكرية اليابانية (1936-1939)

واكب تصاعُد النزعة العسكرية اليابانية ظهور الأنظمة الشمولية التي هددت الأمن والسلم الدوليين ودفعت بإتجاهِ إقامةِ الأحلاف المتناوئة ، وفي هذا الصَدَّد حافظت اليابان على علاقاتٍ جيدة مع ألمانيا بعد إتفاقهما على تبادُلِ المعلومات حول الإتحادِ السوفيتي(عكار،2020، ص36)، فضلاً عن توقيعهما في الخامسِ والعشرين من تشرين الثاني 1936على (ميثاقِ مُناهضة الشيوعية Anti-Comintern Pact). ومن جانبها رفضت قيادة القوة البحرية اليابانية الموافقة عليه ، إذ لم يُشارك أيَّ مسؤول يُمثلها في مُفاوضاتهِ ، وذلك لأنهُ حسب إعتقادهم مثل جُزءاً من سياسةِ مُناوئة السوفيت التي تبناها الجيش بالإندفاعِ نحو الشمالِ في عمليةٍ مُحتملةٍ في البرِ الآسيوي ، في حِين رأت القوة البحرية أن الحرب ضد السوفيت تمثل خطراً مُحْدِقاً باليابان بغضِ النظر عن طبيعةِ نهايتها ، وعليه لم توافق عليه إلا بعد أن تلقت تأكيداً من قبلِ الجيش بإستبعادِ الأمر من الناحيةِ العملية(Nagashima.,2006, p.48).

إتجهت اليابان نحو تقويةِ إسطولها ، إذ أكملت عام 1937 بناءِ طائرة كبيرة (B5N) يمكنُها القيام بمُهماتٍ مُتعددة ، ولاسِيَّما الإستطلاع والقصف على إرتفاعاتٍ عالية وحمل (ثمانمائة طن) من الطوربيداتِ أو القنابل ، كما طورت طائرة إستطلاع بعيدة المدى (H6K)، فضلاً عن طائرةِ المُراقبة المائية (فيم Fim). وقُبيل عام 1939 زودت تلك الطائرات بتقنيات مُتقدمة في العالمِ من حيُث السُرعة ، وبذلك عَدَّت اليابان سلاح الطيران قوة هجومية فعالة ، إلا أنها واجهت صعوبة في تجنيدِ طاقم الطيران وتدريبه ، إذ إقتصر التجنيد في الأعوامِ الأولى على خريجي الأكاديمية البحرية الذي لم يواكب الزيادة في مجموعاتِ الطيران البحرية وحاجتها المطلوبة من المطتوعين. وعليه أقرت القوة البحرية برنامجين وسعتا فيهما مجموعة مُتدربي الطيران ، فأُطلق على الأولِ منها إسم (مُتدرب طيار Pilot trainee)، وسُميَّ الثاني (يوكارين Yokaren) وهو مُختصر ياباني لعبارةِ (مُتدرب دورة إعداد الطيار البحري Naval Aviator Preparatory Course)، وبذلك جندت البحرية فئة الشباب من سنِ خمسة عشر عاماً لغايةِ سبعة عشر عاماً من خريجي المدارس الإبتدائية المُتفوقين جسدياً وأكاديمياً. وبعد ثلاثةِ أعوام من التدريبِ البحري العام ، أُرسل

المُجندين إلى مجموعةِ يوكوسوكا الجوية لتلقي التدريبِ الأساسي على الطيران (Evans and Peattie.,2012, p.325).

ومن جهتها إجتمعت هيئة الأركان مع وزارةِ البحرية لوضعِ برنامج بناء بحري جديد ، تمخض عنهُ إقرارِ خُطة (الدائرة الثانية Second circle) لعامِ 1937، إذ مثلت مشروع بناء مدتهُ ستة أعوام أكدت فيه على ضرورةِ التفوقِ النوعي تعويضاً عن القصورِ الكمي مُقارنةً مع إسطولِ الولايات المُتحدة الأميركية. وركزت الخُطة على بناءِ البارجتين الحربيتين (ياماتو Yamato، موساشي Musashi)، فضلاً عن حاملتينِ وأربع وستين سفينة حربية Evans and Peattie.,2012,p357). على أن النزعة التوسعية لليابان لم تتوقف ، إذا طالما أبدت القوة البحرية سعيها إلى توسيعِ إسطولها والسيطرة على بعضِ المناطق المجاورة ، مؤكدةً أن موارد شمال الصين ومونشوكو ضرورية للدفاعِ عن اليابان ، وأبدت تطلُعها للإستحواذِ على الموارِدِ النفطية فيها عن طريقِ إقامة مشاريع إقتصادية في جنوبِ شرق شرق آسيا ، ما شجع وزير البحرية (أوسامي ناغانو Osami Nagano1936-1937)، على تقديمِ مجموعة من المُقترحاتِ عُرفت بـ(المبادئ العامة للسياسةِ الوطنية)، التي أكدت على الأهميةِ الإستراتيجية للمناطقِ الجنوبية. من جانبٍ آخر مثلت الصين في منظورِ قادة الجيش الياباني مُفتاح إدارة شرق آسيا ، مع ضرورةِ الإحتفاظ بقواتٍ في كوريا لصدِ أيَّ هجوم روسي ، ما دفع الحكومة التأكيدِ على ضرورةِ أن يكون لدى القوة البحرية اليابانية إسطول يؤمن الهيمنة في غربِ المُحيط الهادئ والوقوف بوجهِ إسطول الولايات المُتحدة الأميركية ، وبلورة سياسة يابانية تقوض السياساتِ الإقتصادية الإستبدادية للقوى الأوربية في شرقِ آسيا حسب زعمها ، والدعوة إلى التوسعِ الإقتصادي بإقامةِ تحالُف بين اليابان ومونشوكو والصين عن طريقِ توسيع نطاق مصالحها وتعاونهما في جنوبِ شرق آسيا بطُرقٍ سلميةٍ تدريجية(Beasley.,1987,pp.201-202).

مثلت تلك المُقترحات مساراً جديداً للبحريةِ اليابانية التي أظهرت عزمها على تأمينِ المصالح الإقتصادية الإستراتيجية في جنوبِ شرق آسيا ، وبناء إسطول كبير بغية السيطرة على غربِ المُحيط الهادئ ، وهو ما يؤدي ضمناً إلى سيطرتها على جنوبِ شرق آسيا. وعليه بدأ العسكريون اليابانيون التطلُع إلى المزيدِ من التوسعِ في القارةِ الآسيوية ، ولاسِيَّما بعد تصاعُد

الخطر الشيوعي في الصين وما سببهُ من أرباكٍ سياسيٍ و إقتصاديٍ في اليابان ، إذ أن سيطرة الشيوعيين على مناطقِ جنوب شرق آسيا سيئول إلى فقدانِ اليابان لمصادرها الأولية وأسواقها ما يضطرها الركون إلى هيمنةِ الإقتصاد الشيوعي (النجار ،2010، ص268). فضلاً عن ذلك دفعت العوامل الدولية التي وظفتها اليابان في تنفيذِ سياستها التوسعية في الصين ، إذ أدركت أن الدول الأوربية ، ولاسِيَّما بريطانيا وفرنسا غير قادرة على مواجهتها في ظلِ تبعات الأزمة الإقتصادية إلى جانبِ ظهور النازية في المانيا والفاشية في إيطاليا ، وإلتزام الولايات المُتحدة الأميركية بقوانينِ الحياد التي لا تسمح لها بالتدخُلِ العسكري في المشاكلِ الدولية (مشاي وعباس ،2020، ص76).

إتخذت اليابان من المناوشاتِ التي حدثت على جسرِ (ماركو بولوMarco Polo)، بالقُربِ من بكين ذريعةً لإعلانِ الحرب ضد الصين في السابعِ - التاسع من تموز 1937 (F.R.U.S.D.P.,vol.1,1937,No.228)، وإحتلالها بكين والتقُدم نحو المناطق الشمالية منها. ومن الجديرِ بالذكر أن القوة البحرية اليابانية شاركت في تلكَ الحرب بتنفيذها مُهمتين رئيستين هُما: دعم عمليات الإنزال البرمائية للجيشِ على الساحلِ الصيني ، والقصف الجوي الإستراتيجي للمُدنِ الصينية(Evans and Peattie.,2012, pp.340-350). كما خاضت معارك عدة أبرزها شنغهاي في الثالثِ عشر من آب 1937، التي قصفتها سُفن الإسطول الياباني في نهر (هوانغبو Huangpu - وسط شنعهاي)، ما دفع سلاح الجو الصيني إلى قصفِ مواقع البحرية اليابانية في ميناءِ (هووكسيان Huoxian)، فسارعت الطائرات اليابانية بقصفِ بعض المناطق الرئيسة وكبح الهجوم الصيني. وفي الثالثِ والعشرين من آب أُنزلت قوة يابانية في داخلِ مُدن شنعهاي وحولها في (ماتسوي Matsui ، ليوهي Liuhe ، ووسونغ Woosung) وشرعت بالقصفينِ البحري والجوي للمناطقِ الدفاعية الساحلية الصينية ، وتمكنت من السيطرةِ على مدينةِ (بواشان Baoshin)(مشاي وعباس ،2020، ص89).

وفي إثرِ إستيلاء اليابان على عددٍ من المُدنِ الصينية ، سعت إلى تثبيتِ تواجدها وتعزيزه عسكرياً ، إذ أحتلت أكثر من ثُلثيَّ أراضي الصين ومنشوريا ومنغوليا والمناطق الشمالية ، فضلاً عن بعضِ المراكز الصناعية والموانئ المُهمة ، كما أقامت حكومة صورية تابعة لها في المناطقِ

التي أخضعتها. ومن الجديرِ بالذكر أن الدول الأوربية لم تتمكن من التدخلِ ، إذ كانت فرنسا منكبةً على مُعالجةِ مشاكلها الداخلية ودرءِ المخاطر الألمانية عن حدودها وحرصها على حمايةِ مُستعمراتها ، أما بريطانيا فأنها إمتعضت من الهجماتِ اليابانية على الصين ، وإكتفت بشنِ حملةٍ صحفية شديدة ضد اليابان. في حِين لم توفق عُصبة الأُمم في إتخاذِ موقفٍ جاد وحاسم لحلِ الأزمة وإعلان اليابان دولة مُعتدية ، ما عمق الخلافات الدولية وزاد في تهديداتِ الأمن والسلام الدوليين(الفخري ، 2006، ص243-244).

في ضوءِ ما تقدم أسهمت الحملة اليابانية على الصين في تطويرِ القوة البحرية ، إذ أثرت في التكتيك والإستتراتيجية البحرية اليابانية ، على الرغمِ من دورها المحدود بالمُقارنةِ مع الجيش ، إلا أنها تمكنت من السيطرةِ على مناطقٍ عدة ، ولاسِيَّما الموانئ الواقعة في ساحلِ جنوب الصين ومجموعة جُزر (سبراتلي Spratly) في بحرِ الصين الجنوبي ، وطورت إستتراتيجية إسطول بحريتها الجوي ، إذ أظهرت الحرب أهمية الطائرات كقوةٍ هجوميةٍ ، وهو ماسعت البحرية إلى تطويرهُ لاحقاً (Evans and Peattie.,2012,p.451).

الخاتمة:

شكلت الإنتصاراتِ التي حققتها اليابان فيَ الحرب العالمية الأولى ، صَدَّى واسعاً على مدارِ السنواتِ اللاحقة ، إذ تصاعدت النزعة العسكرية التوسعية على نحوٍ مُتسارع في ظلِ تردي الأوضاع الإقتصادية في اليابان إبَّان الأزمة الإقتصادية العالمية ، وحاجة اليابان المُلحة إلى الموارِدِ الأساسية ، ما أدى إلى تشكيلِ تحالُفٍ إقتصاديٍ عسكريٍ سعى إلى التوسعِ في أراضي جديدة لسدِ الإحتياجات الأساسية للدولة. ولم تكُن القوة البحرية ببعيدةٍ عن تلكَ التوجهات التوسعية، إذ إتضح ذلك جلياً إبَّان إنعقاد مؤتمر لندن البحري الثاني لتحديدِ نسب التسلُح عام 1935، بإصرارِ اليابان على تحقيقِ التكافؤ النسبي في التسلُحِ مع الولاياتِ المُتحدة الأميركية وبريطانيا. ويبدو أن اليابان بلغت مرحلةً من القوةِ دفعتها بإتجاهِ إنسحابها من المؤتمرِ، ومِنْ ثَمَّ شُبه إحتلالها للصين ، وبذلك مَهَّدت من الشرقِ الأقصى إحدى أسباب إندلاع الحرب العالمية الثانية ، ما دفع الولايات المُتحدة الأميركية وحليفاتها الإسراع في إعدادِ برنامج بناء بحري إستعداداً لمواجهةِ اليابان

، وبذلك أخفقت مُحاولة تحديد التسلُح وعادت من جديدٍ دوامة التسلُح الذي أسهم في إندلاعِ الحرب العالمية الثانية عام 1939.

المصادر:

أولاً: العربية والمُترجمة

1- أسماء صلاح الدين صالح الفخري،(2006)، العلاقات الصينية - اليابانية 1894-1939، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (إبن رشد)، جامعة بغداد.

2- البدوي ، حبيب،(2013)، تأريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين، مطبعة دار النهضة ، بيروت ، ط1.

3- ريشاور، أدوين أولد فاذر،(2000)، تأريخ اليابان من الجذورِ إلى هيروشيما ، ترجمة يوسف شلب ، دار علاء الدين ، دمشق ، ط1.

4- شبيب ، محمد حميد جاسم ،(2016)، عُصبة الأُمم 1919-1946(دراسة تأريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد.

5- ظاهر، مسعود،(2002)، النهضة اليابانية المُعاصرة الدروس المُستفادة عربياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2.

6- _____ ،(2009)، تأريخ اليابان الحديث 1853-1945 التحدي والإستجابة، مركز الإمارات للدراساتِ والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ط1.

7- عكار ، وسام هادي ،(2020)، حادثة ماركو بولو وأثرها على التوسعِ الياباني في الصين (تموز 1938- تشرين الأول 1938) "دراسة تأريخية"، "مجلة دراسات في التأريخ والآثار"، العدد(74) ، جامعة بغداد - كلية الآداب.

8- مشاي ، صلاح خلف وعباس ، أسامة عبد الحميد ،(2020)، المرحلة الأولى من الحربِ الصينية - اليابانية (1937-1938)، "مجلة مركز بابل للدراساتِ الإنسانية"، العدد(4)، مج (10)، جامعة بابل.

9- النجار، سحر عباس عبد الحسن،(2010)، الأوضاع السياسية الداخلية في اليابان 1926-1939 دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة.

ثانياً: الأجنبية

- الوثائق المنشورة

- التقارير الدبلوماسية للعلاقاتِ الخارجية للولاياتِ المُتحدة الأميركية

Foreign Relations of the United States Diplomatic Papers (F.R.U.S.D.P.)

F.R.U.S.D.P.,vol.1,1932,No.118.
———— .,vol.1,1932,No.144.
———— .,vol.1,1933,No.180.
———— .,vol.1,1934,No.182.
———— .,vol.1,1934,No.183.
———— .,vol.1,1934,No.185.
———— .,vol.1,1934,No.197.
———— .,vol.1,1934,No.198.
———— .,vol.1,1934,No.200.
———— .,vol.1,1935,No.201.
———— .,vol.1,1935,No.206.
———— .,vol.1,1936,No.213.
———— .,vol.1,1937,No.228.

SOURCES AND REFERENCES

1. Asada, Sadao, (2007), Culture Shock and Japanese-American Relations Historical Essays, University of Missouri Press, Columbia.
2. Beasley., W.G., (1987), Japanese Imperialism 1894-1945, Oxford University Press, New York.
3. Evans, David C. and Peattie, Mark R., (2012), Kaigun: Strategy, Tactics, and Technology in the Imperial Japanese Navy, 1887-1941, Naval Institute Press Annapolis, Md.
4. Gordon, Andrew, (2003), A modern History of Japan: From Tokugawa Times to the Present, Oxford University Press, New York.
5. Nagashima, Berthold J. Sander,(2006), "Naval Relations Between Japan and Germany From The Late Nineteenth-Century Until The End of World War II" in The Japanese-German Relations, 1895-1945 War Diplomacy and Public Opinion, Routledge Publishing, London, 1st.ed.
6. Spector, Ronald H., (1985), Eagle against The Sun: The American War with Japan, Vintage Books, New York ,1st.ed.